منتهك السلام

سايمون ويلسون يقدم لمحة شخصية عن

دارون عاصم أوغلو
Daron Acemoglu

ليلة أمضاها دارون عاصم أوغلو في السجن جعلته يدرك أهمية تنظيم قواعد السوق. فقد كان عاصم أوغلو المراهق الذي لم يبلغ العشرين من عمره واحدا من كثيرين ممن يتعلمون قيادة السيارات دون أن تكون لديهم رخصة قيادة، يلف بسيارته على طريق سريع مهجور في اسطنبول في تركيا يستخدمه في العادة أمثاله من سائقي السيارات. وفي ذلك اليوم كانت شرطة المدينة قد قررت التدخل. وفي عملية تطويق سريعة وغير متوقعة تم القبض على عاصم أوغلو وعدد آخر من السائقين وتم إلقاؤهم في زنزانة وسط المدينة، انتظارا لتوبيخ عنيف في الصباح التالي.

«بدون قواعد تنظيمية وقوانين محددة المسار، لن تؤدي الأسواق وظيفتها»؛ هكذا يعترف عاصم أوغلو متحسرا الآن وقد صار أكبر سنا وأكثر حكمة ويشغل منصب أستاذ كرسي تشارلز كندلبرغر لعلم الاقتصاد التطبيقي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وكانت الساعات القليلة التي قضاها عاصم أوغلو متأملا الديكور الإسمنتي في زنزانته، وما تلاها من عقوبة إدارية، تركت بداخله شعورا مستمرا بالإقرار بأهمية القواعد التنظيمية التي تتحدد على أساس موضوعي بالنسبة للأسواق، حتى الحرة منها.

«إن كل سوق موجودة في العالم تخضع لقواعد تنظيمية: والمسألة هي اختلاف في الدرجة فحسب». هكذا يقول عاصم أوغلو متأملا وهو يستجلي بناظريه عبر نافذة مكتبه، المشهد الكئيب المكسو بالبياض لنهر تشارلز وقد تجمد سطحه على امتداد مدينة كامبريدج، بولاية ماساتشوستس. «عندما يكون لديك قاض ينفذ القوانين، فتلك هي القواعد التنظيمية». ويتجسد ذلك بصورة أكبر في الاقتصادات النامية، حيث لا تؤدي الأسواق وظيفتها تحديدا بسبب الافتقار إلى القواعد التنظيمية والمؤسسات الضرورية. وغالبا ما تشكل الحكومات عوائق أمام عمل الأسواق، لكنك إن أردت حقا

أن تقوم الأسواق بوظيفتها، فإنك ستحتاج إلى الحكومات لكي تدعمها – بالقانون والنظام، والقواعد التنظيمية، والخدمات العامة».

التعرض للتجربة مبكرا

إن تعرض عاصم أوغلو الشخصي مبكرا لإجراءات إنفاذ القانون ساعد على وضعه في مسار حياة عملية ركزت في مراحلها اللاحقة على الأسباب التي جعلت بعض الدول تنجح باعتبارها مولدات للثروة والإنجاز تتوفر لها مقومات، والأسباب التي جعلت دولا أخرى تفشل وتستمر في فشلها. وكان هذا المسار غير المباشر الذي أفضى إلى هذا الميدان من البحث والتقصي هو الذي أخذ هذا الخبير الاقتصادي المولود في اسطنبول من بداياته كطالب للعلوم السياسية، إلى توسيع نطاق دراساته لتشمل علم الاقتصاد، ثم إلى التخلي عن دراسة العلوم السياسة كلية.

وفي جامعة يورك، شمالي إنجلترا في منتصف الثمانينات، ركز عاصم أوغلو على علم الاقتصاد الكلي، ولكنه تبين على نحو متزايد أن الاتجاهات الاقتصادية الكلية منشؤها في علم الاقتصاد الجزئي. وعن هذا يقول: «إذا أردت أن تفهم تماما الصورة الكلية الأوسع – وهي النمو، والاقتصاد السياسي، والقضايا طويلة الأجل – ينبغي لك أن تفهم المبادئ الجزئية الكامنة وراءها، كالحوافز، وتخصيص الموارد، والتغير التكنولوجي، وتراكم رأس المال».

إن إدراك وشرح التداخل والتفاعل بين الفرعين الرئيسيين لعلم الاقتصاد جعل عاصم أوغلو اقتصاديا يجمع بين مزيج فريد مثيرا اضطراب مُربِّك في تقسيم للتخصصات كان مستقرا من قبل. وفي هذا الصدد يقول: « إن كثيرا مما أفعله يتعلق بنظرية الاقتصاد السياسي، وكثير من ذلك هو أساسا تطبيق لنظرية المباريات، ومن ثم يمكنك أن تقول إنه اقتصاد جزئي، لكن تحفزه قضايا الصورة الأكبر التي يزهو بها الاقتصاد الكلي أيضا».

ومن جامعة يورك، انتقل عاصم أوغلو إلى كلية لندن للاقتصاد ليستكمل دراسته للحصول على درجة الدكتوراه ، حيث واتته «لحظة التحول» عند لقاء معاونه الذي عمل معه طويلا وهو جيمس روبنسون، أستاذ نظم الحكم حاليا في جامعة هارفارد. وعندما شرع عاصم أوغلو وروبنسون يتحادثان، تسارعت الأمور. ويتذكر عاصم أوغلو»: لقد اتفقنا على أن الديمقراطية هي العامل الرئيسي في بدء التنمية الاقتصادية، لكن لم تكن هناك نماذج لكيفية تحقق الديمقراطية، ولم تفد في ذلك الدراسات السابقة في مجال العلوم السياسية، ومن ثم بدأنا العمل على هذا الموضوع في عام ١٩٩٥، وبقينا على ذلك منذئذ».

ويتذكر روبنسون شخصا أشعث يكثر من الإشارة بيديه أثناء الكلام، يجلس في الصف الأمامي بين المشاركين في ندوة عقدت في كلية لندن للاقتصاد ويوجه له أسئلة عن منهجه بصوت عال. «كنت أقدم بحثي في ندوة في أوائل عام ١٩٩٢ وكان هناك طالب مزعج يحضر لدرجة الدكتوراه يجلس أمامي، يقاطعني باستمرار ويتصيد الأخطاء في عرضي. وذهبت جماعة منا للعشاء بعد ذلك وانتهي بي الأمر للجلوس بجوار الشخصية المثيرة للحنق نفسها، لكننا شرعنا في الحديث ووجدت أن لديه بعض الأفكار الأصيلة أجاد عرضها. كان ذلك هو دارون».

ويبدو أن عاصم أوغلو دأب بصورة منهجية على حضور مناقشات ومناظرات للشركاء المحتملين في البحوث آنذاك، لأن شخصا آخر عمل معه فيما بعد، هو ستيف بيشكي أستاذ علم الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد، يذكر أنه لقي منه المعاملة نفسها. وفي هذا الصدد يتذكر بيشكي قائلا: «أُعطيت لي الكلمة للحديث في ندوة في كلية لندن للاقتصاد في عام ١٩٩١، وكان هناك طالب الدراسات العليا البغيض هذا يجلس في الصف الأول يتساءل عن أساليبي البحثية ويطلب معلومات إضافية». ويتذكر بيشكي «بل كان لدى دارون المزيد ليقوله عندما خرجنا لنتناول الطعام فيما بعد».

البحوث المجمعة

وبحلول مطلع عام ١٩٩٣، كان عاصم أوغلو وروبنسون – الذي كان يدرِّس في أستراليا آنذاك – يتبادلان الأفكار عن موضوعات البحوث بوسيلة اتصال ابتكرت حديثا. ويتذكر روبنسون قائلا: «كانت تلك أول مرة على الإطلاق أستخدم فيها البريد الإلكتروني. وبدأ كل منا يرسل أبحاثه للآخر بالبريد الإلكتروني، وفجأة وجدنا أن كل منا قد كتب على نحو مستقل ومنفصل بحثا شبه متطابق مع ما كتبه الآخر عن الموضوع نفسه». وانطلاقا من شعور الخبير الاقتصادي الحقيقي بالمقت الشديد للازدواجية وانعدام الكفاءة، بدأ الأستاذان الأكاديميان بتجميع بحوثهما في مجمع واحد.

وبحلول الوقت الذي وصل فيه عمل عاصم أوغلو مع روبنسون إلى أقصى طاقته، كان قد انتقل حسب قوله إلى «وظيفتي الحقيقية الأولى»، إذ بدأ العمل كأستاذ مساعد لعلم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٩٣. ولم يمض وقت طويل حتى بدأت مشاعر عدم الاكتراث بحدود مهنته والتي كانت متأصلة في شخصيته تتسبب في إثارة الاضطراب بين أروقة المعهد الواقع على ضفة نهر تشارلز. وبدعم من إسهامات روبنسون البحثية المبتكرة، واصل عاصم أوغلو جهوده في مدينة كامبردج، بولاية ماساتشوستس في سياق خطه البحثي الذي يمزج بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي عن نظرية الاقتصاد السياسي التي أرسى معالمها بداية في لندن.

«عندما حان دوري للترقية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، قال رؤسائي من هيئة التدريس: إن الجانب الأكبر من عملي جيد ومثير للاهتمام وكانت له أصداء جيدة. لكنهم قالوا لي أيضا «يتعين عليك حقا أن توقف هذا العمل الذي تجريه في الاقتصاد السياسي». ولذلك أخفيت ذلك الجزء من عملي طوال العامين التاليين، حتى حصلت على منصبي الثابت». وبحلول الوقت الذي استطاع فيه عاصم أوغلو أن يؤمن لنفسه منصبا ثابتا في معهد ماساتشوستس

أفكار ذات طابع متراخ

انضم عاصم أوغلو لغيره من الاقتصاديين الأكاديميين في سبر أغوار المهنة (دراسة "Acemoglu, 2009") بحثا عن الأخطاء الفكرية التي ارتكبتها المهنة في سياق الإنذار بالأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم بشكل حقيقي في عام ٢٠٠٨ والتعامل معها. ويرى أن هناك ثلاث أفكار بصفة خاصة قضت على أي شعور بالخطر.

أولا، كان هناك اعتقاد بأن الدورات الاقتصادية قد تمت السيطرة عليها بتوليفة تجمع بين اتباع أسلوب حصيف في صنع السياسات والابتكار التكنولوجي الذي يغير قواعد اللعبة. والواقع، أن قوتي التطور هاتين قد زادتا أوجه الارتباط الاقتصادي المتبادل إلى حدّ نشأت معه سلسلة من الآثار التعاقبية المحتملة بين المؤسسات المالية والشركات والأسر المعيشية.

ثانيا، كان قد تم تناسي الركائز المؤسسية للأسواق، وتمت مساواة الأسواق الحرة بالأسواق غير الخاضعة لقواعد تنظيمية. وحاليا لن تجد سوى القليل ممن يجادلون بأن مراقبة السوق ستكون كافية لتوفير الحماية من السلوك الانتهازي للأفراد غير الملتزمين بقواعد تنظيمية والساعين للتربح الذين يقومون بمخاطرات يربحون منها ويخسر غيرهم.

وثالثا، كانت هناك مغالاة في حجم رأسمال السمعة بالمنظمات الكبيرة ذات التاريخ الطويل رغم الإنذارات المبكرة التي أطلقتها الفضائح المحاسبية في شركتي إنرون وورلدكوم في مطلع الألفية. وقد انتهت الثقة في قدرة مثل هذه المنظمات على الرقابة الذاتية في الوقت الحالي تبددت الثقة في قدرة مثل هذه المنظمات على الرقابة الذاتية، وسوف يتعين توقيع عقوبات قاسية ومؤكدة على الانتهاكات التي تحدث مستقبلا.

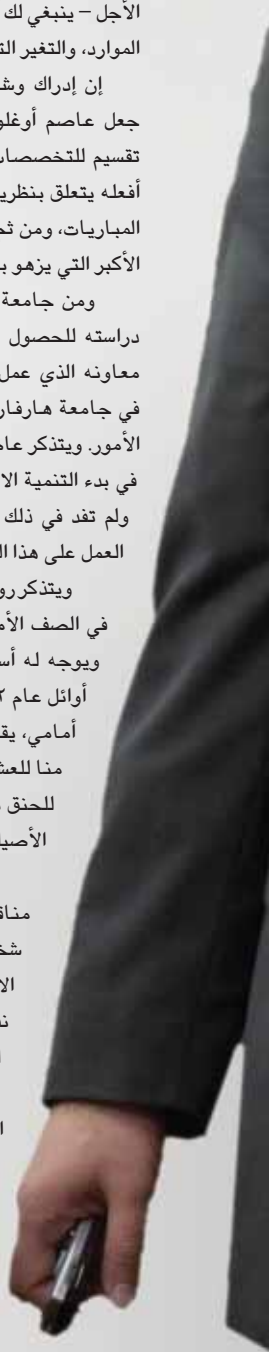

للتكنولوجيا في عام ١٩٩٨، كان نهجه في الاقتصاد السياسي قد أصبح تيارا سائدا تقريبا.

وبعد أن استقر عاصم أوغلو على نحو آمن في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ٢٠٠٥، حصل على وسام جون بيتس كلارك من الرابطة الاقتصادية الأمريكية التي تمنح للاقتصادي الأمريكي الأكثر تأثيرا دون سن الأربعين. واشترك مع روبنسون – وكان حينذاك يُدرِّس في جامعة بيركلي وهو حاليا يُدرِّس في جامعة هارفارد – في تأليف كتاب بعنوان الأصول الاقتصادية للدكتاتورية والديمقراطية *(Economic Origins of Dictatorship and Democracy)* نشر في عام ٢٠٠٦. ويقول في هذا الصدد: «كنت مهتما حقا بقضايا عدم التطور، ومن ثم بدأت أقرأ للمؤلفين الذين استندوا جميعا إلى نظرية التبعية وكيف جرى تقسيم العالم لفقراء وأغنياء، لأن الأغنياء استغلوا الفقراء، وشدتني الأسباب التي جعلت تركيا فقيرة وغير ديمقراطية.

وفي كتاب الدكتاتورية والديمقراطية *Dictatorship and Democracy*، سلك عاصم أوغلو وروبنسون مسارا يحافظان عليه حتى الآن. إذ تساءلا لماذا تكون بعض البلدان ديمقراطية – فتُجرى انتخابات منتظمة وحرة ويخضع السياسيون فيها للمساءلة أمام المواطنين – ولماذا تكون بلدان أخرى غير ذلك؟ ويبحث المؤلفان العوامل التي تحدد ما إذا كان بلد ما سيصبح ديمقراطيا، ولماذا تدوم الديمقراطية وتقوى في بعض البلدان لكنها تنهار في بلدان أخرى. ولكن الكتاب إذ يقتفي مسار عاصم أوغلو المهني الخاص، إنما يفسر الديمقراطية من وجهة نظر اقتصادية لا سياسية، مؤكدا أن الحوافز الاقتصادية الفردية تحدد المواقف السياسة.

مقولة سينمائية مأثورة

أثناء قيام عاصم أوغلو بتنظيم آرائه حول أسباب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ وأساليب علاجها، وجد نفسه يردد عبارات من سيناريو فيلم شهير ويستشعر معانيها. ففي فيلم للمخرج أوليفر ستون من إنتاج ١٩٨٧ بعنوان «وول ستريت»(Wall Street)، ردد غوردون غيكو البطل الشرير في الفيلم، والذي جسد دوره مايكل دوغلاس، عبارة رنانة دائعة تقول: «الطمع – وهكذا نسميه لعدم وجود كلمة أفضل– شعور إيجابي. الطمع صواب. الطمع ينجح. الطمع يوضح الأمور، ويكشف ما بين السطور، ويجسد روح التطور».

وفي تحليل مبكر للأزمة العالمية (دراسة Acemoglu, 2009) يذكر عاصم أوغلو «أن ما يمثل إسهاما عميقا ومهما لتخصص علم الاقتصاد هو نظرته الثاقبة بأن الطمع ليس شعورا إيجابيا ولا سلبيا في حد ذاته. فعندما يوجه الطمع إلى السلوك المعظم للربح والابتكاري والتنافسي تحت إشراف قوانين وقواعد تنظيمية سليمة، قد يقوم بدور المحرك للابتكار والنمو الاقتصادي. ولكن عندما لا تكبحه مؤسسات وقواعد تنظيمية ملائمة، فإنه ينحط إلى التربح والفساد والجريمة».

لقد شاهد عاصم أوغلو هذا الفيلم وتذكر مناجاة «غيكو» لنفسه عندما كان يصوغ الكلمات التي سيقولها عن الطمع «إن الجميع يستجيبون للحوافز. وبالنسبة للغالبية العظمى من الناس، هناك رابطة متصلة بين الطموح والطمع، وهنا تضطلع المؤسسات بدورها. فالمؤسسات تستطيع أن توقف أي تجاوز بمقتضى الوظيفة، مثل تنظيم الاحتكارات حتى لا تسحق المعارضة. والطمع لا يكون سلبيا إلا إذا وُجّه صوب ارتكاب أشياء سيئة. فالمؤسسات يمكنها توجيه الطمع نحو تحقيق التفوق في الأداء».

لكن عاصم أوغلو يلفت الانتباه إلى توقف عمل المؤسسات الأمريكية التي اعتادت توجيه طمع رجال البنوك ورجال المال إلى فعل الخير في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. ويقول «إننا – أصحاب مهنة الاقتصاد الذين نقدم المشورة وصناع السياسات الذين يسنون القوانين – فككنا عرى النظام الذي تنفذه المؤسسات ولم نحل محله أي نوع من الضوابط على سلوك الصناعة المالية. وهكذا سمحنا للطمع بأن يصبح شعورا سلبيا».

كذلك يلقي الكتاب الضوء على الأهمية الجوهرية للصراع في المجال السياسي، بالتوازي مع دور المنافسة في المجال الاقتصادي. ذلك أن الفئات المجتمعية المختلفة أو الطبقات الاجتماعية المختلفة تكون لها مصالح متعارضة (وعادة ما تكون ساعية لكسب الريع) مع المحصلات السياسية. وتترجم هذه المصالح المتضاربة إلى صدامات راسخة الجذور حول شكل المؤسسات السياسية التي تحدد المحصلات السياسية.

وقد حظي روبنسون بفرصة الاطلاع على دائرة اهتمامات عاصم أوغلو البحثية التي تتسم بالتوسع المستمر وذلك خلال المشاركة معه في تأليف الكتاب. ويقول روبنسون في هذا الصدد: «إن معظم الاقتصاديين يمكن تعريفهم حسب مجال اختصاصهم أو محور التركيز في بحوثهم، إلا دارون. فهو لا يندرج تحت فئة محددة – ويفعل كل شيء، ولديه أيضا نموذج لكل شيء تقريبا. ولا أدري من أين يجد الطاقة لكل مجالات اهتمامه. إنه لا يكل ولا يمل أبدا». ولكن هل يمكن لكل هذا الشغف والحماس أن يحول دون اتباع نهج أكثر تأملا وتدبرا؟ وحول هذا الأمر يقر روبنسون بأن «دارون قد يكون لديه هاجس وضع جميع التفاصيل في موضعها الصحيح».

وقد قدما بحثا قاما بكتابته لإحدى الدوريات العلمية المتخصصة في مستهل تعاونهما، وجاء الرد بالبريد بينما كان المؤلفان رابضين في مكتب روبنسون في لوس أنجيليس. وكان الرد بالرفض. ويروي روبنسون الأحداث: «أحسست بالإحباط والاكتئاب حقا وأنا أقرأ تقارير المحكمين الروتينية، وجلست أتطلع خارج النافذة وأتساءل إلى أين سيمضي بنا الحال. والتفت إلى دارون فوجدته وقد بدأ يكتب في عجلة معادلات في الجبر على قطعة ورق. ولم يتجاوز رد فعله سوى أن قال: «سوف أعيد تصميم النموذج وأقدمه إلى مكان آخر فحسب».

ويعترف بيشكي بأن عاصم أوغلو ربما كان قد نشر اهتماماته الواسعة بصورة أفقدتها الزخم في بداية مسيرته المهنية، ولكنه يصر على أن شريكه في البحث سرعان ما اكتسب القوة التحليلية اللازمة لدعم مثل هذا الفضول النهم. ويقول في هذا: «كانت اهتماماته ومعارفه واسعة المدى، وكان ينتهي به الأمر للعمل في عدة مجالات مختلفة في الوقت نفسه، لكنه كان قادرا على أن ينجح فيها رغم الصعاب».

تفكير عملي

أفضى ما قام به عاصم أوغلو من تفكير عملي في الأصول الاقتصادية للديمقراطية، من خلال سلسلة من البحوث نشرت في دوريات علمية، إلى إصدار كتابا ثانيا (دراسة "Acemoglu, 2008")، تناول توقيت الديمقراطية وتحققها. وجاء كتاب «مقدمة إلى النمو الاقتصادي الحديث»، *(Introduction to Modern Economic Growth)*، وهو مرجع علمي يقع في أكثر من ١٠٠٠ صفحة مستندا إلى المقررات الدراسية التي كان يقوم بتدريسها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ليكون بمثابة خطوة إلى الأمام بعد التساؤل الذي طرحه في الكتاب الأول « لماذا نطبق الديمقراطية؟» منتقلا – في أعماق الكتاب – إلى تساؤل آخر «متى نطبق الديمقراطية؟». ومرة ثانية يجد عاصم أوغلو مبررا اقتصاديا محوريا.

ويؤكد عاصم أوغلو «لقد قمنا بالكثير من العمل التجريبي الذي يبين وجود رابطة سببية واضحة بين المؤسسات الاقتصادية الشاملة – تلك التي تشجع مشاركة قطاع عريض من المجتمع، وإنفاذ حقوق الملكية، ومنع مصادرة الملكية – وبين النمو الاقتصادي. ويقول «إن علاقة النمو بالمؤسسات السياسية الديمقراطية ليست بهذا القدر من الوضوح».

ويشير الكتاب إلى أن السياسات والمؤسسات ضرورية لفهم عملية النمو على مرّ الزمن. ثم يستخدم هذه الركيزة النظرية في تفسير سؤالين رئيسيين حول التساؤل «متى نطبق الديمقراطية»: لماذا لم يشهد الاقتصاد العالمي نموا اقتصاديا مستمرا قبل عام ١٨٠٠؟ ولماذا بدأ الانطلاق الاقتصادي في عام ١٨٠٠ تقريبا وفي أوروبا الغربية؟

ويؤكد هذا الكتاب الدراسي أنه لم يكن هناك نمو مستمر قبل عام ١٨٠٠، أولا، لأنه لم يسبق لأي مجتمع أن استثمر في رأس المال البشري قبل هذا التاريخ، ولا سمح للشركات الجديدة بجلب تكنولوجيا جديدة، ولا أطلق العنان بصفة عامة لقوى التدمير الخلاق؛ وثانيا، لأن المجتمعات جميعها عاشت قبل عام ١٨٠٠ في ظل النظم السياسية التسلطية. وقد بدأ الانطلاق الاقتصادي في أوروبا الغربية لأن التجارة الدولية تصاعدت بعد اكتشاف العالم الجديد وفتح طرق بحرية جديدة. وأدت زيادة التبادل التجاري إلى تعزيز الأنشطة التجارية وأضفت مزيدا من القوة الاقتصادية والتجارية على مجموعة جديدة من التجار وأصحاب المتاجر ورجال الصناعة، الذين بدأوا بعدئذ يعملون بصورة مستقلة عن النظم الملكية الأوروبية.

ويعترف عاصم أوغلو بأن النمو الاقتصادي قد يتولد على يد نظم تسلطية، لكنه يصر على أنه لا يمكن أن يستمر. «لقد حدث ذلك طوال فترة تمتد من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ عام، ومن حين لآخر، في روما القديمة، وتلك ليست فترة قصيرة من الزمن، لكن كل شيء كان يحدث ببطء كبير جدا حينذاك. وقد حدث هذا طوال الأعوام العشرين الأخيرة – وربما سيحدث خلال الأعوام العشرين القادمة – في الصين، لكن ستكون هناك ثلاث عقبات تعترض النمو في ظل النظم التسلطية: إذ توجد على الدوام حوافز تغري هذه النظم بأن تغدو أكثر تسلطا، وتنزع هذه النظم لاستخدام قوتها لوقف التدمير الخلاق الذي قال به شومبيتر، وهو السبيل لاستمرار النمو؛ وهناك دائما اقتتال داخلي للسيطرة على النظم التسلطية، مما يتسبب في عدم الاستقرار وعدم اليقين.

وينكب عاصم أوغلو وروبنسون بالفعل على كتابهما التالي المعنون: لماذا تفشل الدول؟ (Why Do Nations Fail?). وبعد التساؤل الوارد في كتابهما الأول «لماذا نطبق الديمقراطية؟» والتساؤل الوارد في كتاب عاصم أوغلو الدراسي «متى نطبق الديمقراطية؟» فإن الكتاب الثالث فيما يمكن اعتباره بصورة غير رسمية مكملا لثلاثية يتساءل «ماذا يحدث لو لم تكن هناك ديمقراطية؟».

ويؤكد عاصم أوغلو «أن المجتمعات التي يختل أداؤها الوظيفي تنحدر إلى مصافّ الدول الفاشلة. لكننا لا نستطيع أن نفعل شيئا حيال ذلك. إننا نستطيع أن نبني دولا بها بنية تحتية وقوانين ونظم يشعر فيها الناس بالثقة والراحة وهم يزاولون الأعمال، ويعتمدون على الخدمات العامة، لكن لا توجد إرادة سياسية للقيام بذلك. ولا يحتاج تنفيذ مثل هذا المخطط لتجييش الجيوش – بل كل ما يلزم هو جهاز حكومي فعال لوضع الركائز المؤسسية للأسواق».

هيكل المكافآت

وسوف تركز دراسة عاصم أوغلو للدول الفاشلة على إيضاح أسباب بلوغ بعض البلدان مرحلة الانطلاق الاقتصادي بينما لا تبلغها بلدان أخرى. وينطوي ذلك جزئيا على توضيح لكيفية تأثير السياسات والمؤسسات بصورة مباشرة في قدرة المجتمع على مباشرة النهج الحديث للنمو الاقتصادي. وسوف تحدد هذه السياسات والمؤسسات هيكل المكافآت في المجتمع وما إذا كانت الاستثمارات مربحة؛ وقوة إنفاذ عقوده، والقانون والنظام والبنية التحتية فيه؛ وتكوين السوق فيه وما إذا كانت الكيانات الأكثر كفاءة يمكن أن تحل محل الكيانات الأقل كفاءة؛ ومدى انفتاحه أمام التكنولوجيات الجديدة التي من شأنها أن تطغى على أصحاب المناصب من أصحاب النفوذ السياسي.

والمرجح أن تؤدي الاستنتاجات إلى إعادة النظر في التناقض الوارد في كتاب «الديكتاتورية والديمقراطية»(Dictatorship and Democracy) بين مجموعات المؤسسات الداعمة للنمو التي تترعرع في ظل النظم القائمة على المشاركة، والمؤسسات الاقتصادية المعرقلة للنمو التي تنشأ في ظل النظم التسلطية.

ولكن تُرى ما هي الطموحات الأوسع التي قد يرعاها ويتبناها هذا الأكاديمي الانتقائي المتقد حماسا، الذي لا يمكن التنبؤ بما ينتويه، وهو قابع في مكتبه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بجوار ردهة مكدسة بشكل غير منتظم بمجلات ودوريات وكتب ومراجع ومخطوطات طويت زوايا صفحاتها من كثرة الاستخدام؟ على المستوى الشخصي، فإن الزوجة «آسو» تتوقع إنجاب أول مولود لهما في مايو، «ومن ثم فإن أكبر طموح لي هو أن أثبت أنني أب صالح». وعلى مستوى أهم الأهداف المهنية، يستعرض عاصم أوغلو اهتماماته الأكاديمية متعددة الجوانب على نطاق أوسع، فيقول: «ثمة حاجة لحوار أوسع تشارك فيه تخصصات متعددة وإلى مناقشة مستنيرة بشأن موضوعات مهمة في العلوم الاجتماعية. ففي الولايات المتحدة، ينظر إلى المثقفين المعنيين بالحياة العامة باعتبارهم من الفاشلين، لكنهم في المملكة المتحدة يشاركون في الحوار الوطني. وأود أن أرى هذا يحدث هنا، وقد أكون جزءا منه».

ولكن العودة إلى تركيا ليست من بين خطط عاصم أوغلو الراهنة. «لا أستطيع العودة لأنني سافرت دون أداء الخدمة العسكرية. وسيتم القبض على إذا عدت. والعقوبة هي: العودة إلى السجن». ■

سايمون ويلسون محرر أول في هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.

هل الدواء هو سبب الداء

يرى عاصم أوغلو من دواعي القلق أن السياسات المستخدمة للتصدي للأزمة المالية العالمية الراهنة ربما تكون قد زرعت بذور الأزمة التالية. «هل نحن بصدد إعداد الخلفية للأزمة القادمة عن طريق السياسات التي أطلقناها في مواجهة المشكلة؟ في رأيي أن هذا ليس بالخطر الذي يستهان به.

«بمجرد أن تنحسر الأزمة، ستعود الأمور إلى المنوال المعتاد ولن نفعل شيئا إزاء ذلك. فقبل الأزمة كان لدى الولايات المتحدة ٢٠ مصرفا كبيرا أو ما إلى ذلك تسهم بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، بل تمثل جزءا أكبر من إجمالي أرباح الشركات ومن إجمالي مكافآت العاملين في القطاع المالي. ولدينا حاليا خمس أو ست مؤسسات تضطلع بذلك الدور، ومن ثم فهو نظام احتكاري بدرجة أكبر كثيرا. وأدركت المؤسسات المالية الأمريكية أن الرواية الواضحة التي كانت وراء السياسات المتبعة للتصدي للأزمة كانت تقول: «أنتم أكبر من أن تفشلوا». حسنا، إنهم «أكبر من أن يفشلوا فشلا ذريعا» الآن.

«لقد توقعت هذه المؤسسات أن يكون لدى الحكومة الأمريكية الإرادة والدعم السياسي لكفالتها وإنقاذها من التعثر بطريقة أو بأخرى. فلو كنت رئيسا لبنك كبير حاليا، فإن عليك واجبا ائتمنك عليه المساهمون بأن تحقق الحد الأقصى من الأرباح، وواجبك أن تستفيد من أقصى مزايا قد تقدمها لك الحكومة في إطار المناخ التنظيمي الحالي.

«ومن جهة أخرى، لو توافرت لنا القواعد التنظيمية الصحيحة، فإن واجب رئيس البنك الذي ائتمنه عليه المساهمون هو تعظيم الأرباح عن طريق تحسين أعمال الوساطة المالية، وليس القيام بمزيد من المتاجرة لتحقيق ربح خاص – أي بمتاجرة البنوك في الأسهم لمصلحتها هي وليس لحساب عملائها. ومن الصعب أن ترى كيف يمكن للتوزيع الكفء للموارد أن يتحقق في نظام رأسمالي، في حين أن نسبة كبيرة من الأرباح في الاقتصاد الأمريكي تتحقق من متاجرة البنوك لتحقيق الربح لمصلحتها وليس من خلال الوساطة المالية أو من عمليات الدمج والاستحواذ».

المراجع:

Acemoglu, Daron, 2008, Introduction to Modern Economic Growth *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

———, 2009, "The Crisis of 2008: Structural Lessons for and from Economics," CEPR Policy Insight No. 28 (London: Centre for Economic Policy Research).

———, and James Robinson, 2006, Economic Origins of Dictatorship and Democracy *(Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).*